فوق الطاولة

د. سعد بساطة

معامل «جيني» يكشف خلل توزيع الثروة في العالم

لم يطلق الإسباني «خوسيه سامبيدرو» مقولته محض مصادفة؛ حين قال: «هناك نوعان من الاقتصاديين أولئك الذين يريدون جعل الأغنياء أكثر ثراء، وأولئك الذين يريدون جعل الفقراء أكثر فقرا». والواقع يشير إلى ما هو أشد قسوة، ففي ظل تنامي الكيانات الاقتصادية الكبرى أصبح وضع الفرد في خطر محدق، خاصة مع ندرة الفرص المتاحة، فالوضع الاقتصادي العالمي بحالة بالغة الصعوبة، خاصة مع صعود ما يسمى النظام العالمي الجديد الذي لا يهمه سوى مصلحة الأثرياء على حساب مصلحة الطبقات الأدنى. هل تعلم أن ٨ مليارديرات فقط يمتلكون ثروة تعادل ما يملكه النصف الأفقر من سكان العالم، أي نحو ٣,٦ مليارات إنسان؛ وأبشع ما يمكن تخيله أن مجموعة من الأشخاص يمكن جمعهم في سيارة غولف صغيرة يملكون أكثر من نصف سكان العالم الأكثر فقراً! درس الإيطالي كورادو جيني علوم الرياضيات والاقتصاد. وتركزت أبحاثه حول محوري العلوم الاجتماعية والإحصاء، وفي عام ١٩١٠ تبوأ كرسي علم الإحصاء بجامعة سردينيا، ثم تبوأ الكرسي ذاته في جامعة بادوا عام ١٩١٣. ثم أنشأ دورية متخصصة في علم الإحصاء عام ١٩٢٠، ولم يكن يقبل إلا المقالات ذات التطبيقات العملية. ويعد معامل جيني من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، تعتمد فكرته على منحنى لورنز، ويمتاز بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، حيث ينحصر بين الصفر والواحد، فيكون صفرا عندما يكون توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، في حين يكون معامل جيني مساويا للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كانت عدالة توزيع الدخل أفضل. يعبر الفيلم الإسباني «الحفرة» (El Hoyo) لعام ٢٠١٩، عن تباين دخل طبقات المجتمع؛ حيث تدور أحداثه في سجن من مئات الطوابق، فلا يعرف عددها على وجه التحديد، وتقع في كل طابق زنزانة، وفي كل زنزانة سجينان بينهما حفرة عميقة موصلة لباقي الزنازين بالأسفل، وفي وقت محدد تنزل من أعلى مائدة طعام، ولا تبقى سوى دقائق معدودة، وعليه ليس أمام هؤلاء إلا التهام كل ما يمكن تناوله من الطعام، ثم تكمل المائدة مسيرتها نحو الأسفل لإيصال المتبقي من هذه الأطعمة إلى الطوابق الأدنى. يبدأ الفيلم بمشهد نرى فيه سجيناً يستيقظ فجأة، ليجد نفسه في الطابق الثامن والأربعين؛ وقد جاء بناء المكان من هذه النقطة يحمل صبغة رمزية، فسكان الطوابق الأعلى يحظون بالمزايا والحياة وفق منظور أفضل وأكثر راحة، في حين يقبع من بالأسفل في ظروف ووضع بائس. الدلالة المكانية هنا تشير للمجتمع بصفة عامة بتوصيفاته الطبقية التي لا تخرج عن اثنين لا ثالث لهما هما الغني والفقير، يقف البطل وصديقه أمام الحفرة يتبادلان الحديث، وفجأة تنزل عليهما ببطء مائدة ملأى بصنوف مختلفة من الأطعمة، فتحط رحالها بينهما، لينقض أحدهما على الأكل بشراهة بالغة، في حين ينظر إليه الآخر باشمئزاز، فالمائدة هي فضلات طعام الأدوار العليا، لا تستمر المائدة طويلا، فالطوابق الأدنى تنتظر هي الأخرى نصيبها من الطعام، وهكذا يستمر الحال حتى الطابق الأخير الذي لا يُعرف على وجه الدقة رقمه أو حاله، وكأن مسلسل الهبوط نحو الأسفل لا ينتهي، وبالتالي تتضح هنا دلالة هذه المائدة، فأحداث الفيلم تدور حولها، وكأنها هي الأخرى بطل من أبطال الفيلم إن لم تكن هي الأهم، وكأن المائدة هنا تشير للثروة التي يتكالب عليها الجميع ويسعى إليها، لكن هل يستوي فيها الجميع؟ من المفترض أن كمية الطعام تكفي الكل، لكن الصراع على الطعام ومحاولة تناول أكبر قدر ممكن منه يجعل كميته تتناقص في إشارة لانتفاء عدالة توزيع الثروة على أفراد المجتمع. تساؤلنا واضح هنا: إلى متى ستستمر فالطبقات الأعلى تلتهم الطبقات الأدنى؟!

قطع التصدير إلى الواجهة مرة أخرى

سليمان: القرار سليم ومحاولة لتأمين تمويل للمستوردات

رامز محفوظ

بيّن رئيس قسم الاقتصاد في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور عدنان سليمان في تصريح خاص لـ«الوطن» أن قرار إعادة قطع التصدير بنسبة ٥٠ بالمئة كان معمولاً به في مراحل متعددة وذلك قبل الأزمة وحتى خلال الأزمة كان معمولاً به لكن توقف العمل به عام ٢٠١٦.

ولفت إلى أن القرار من حيث المبدأ سليم في ظل ندرة القطع الأجنبي ومحاولة المصرف المركزي تأمين تمويل للمستوردات وكان ينبغي العودة بالعمل به وأنا من الأشخاص الذين طالبوا بعودة العمل به.

وأكد أنه سواء تم تحديد نسبة ٥٠ بالمئة من قطع التصدير ينبغي إعادتها إلى المصرف المركزي أو حتى ٧٥ بالمئة فإن هذا الأمر يعود لرؤية المصرف المركزي واتفاقه مع غرف التجارة والصناعة.

وأشار إلى أن المشكلة سابقاً كانت تكمن بإعادة القطع بأي سعر، لافتاً إلى أنه عندما كان القطع كبيراً بين سعر المصرف المركزي الرسمي وسعر السوق الموازية كان معظم التجار يمتنعون عن التصريح عن القيم الحقيقية للصادرات وكان هناك تهرب من معرفة القيم الحقيقية للصادرات كي لا يلزم المصدرون بأرقام كبيرة.

وبيّن أن الحديث اليوم بأن السعر الذي سيعطيه المركزي لقطع الصادرات سيكون قريباً من سعر السوق الموازي ومستقبلاً هناك علاوة تحفيزية للمصدرين، لافتاً إلى أن المصدر أصبح اليوم سيحصل على سعر قطع التصدير بالليرة السورية أكثر من السعر الموازي.

وأوضح بأن كل من لا يرغب بتعهد إعادة القطع عليه أن يلتزم بوضع القطع في حساب ما لتمويل مستورداته وهذا إجراء سليم جداً كذلك وكان معمولاً به سابقاً ويجب أن يعاد العمل به.

ولفت إلى أن هذا الإجراء في ظل الأزمات والحصار والعقوبات الاقتصادية الحالية سليم لكن عندما تصبح هناك وفرة في القطع ونمو اقتصادي وتصبح هناك حرية في حركة الصادرات والمستوردات بالتأكيد لن تعود الحاجة إليه كبيرة وملحة.

وعن كيفية تصرف المصدرين بقيم الصادرات قبل إلزامهم بتعهد إعادة قطع التصدير من قبل المصرف المركزي مؤخراً بين سليمان أنه عندما لا تكون هناك إحصاءات دقيقة عن قيم الصادرات تذهب هذه القيم إلى حساباتهم الشخصية أو إلى المضاربة في السوق الموازية وتصبح هناك مضاربة على العملة المحلية من خلال وجود قطع أجنبي في يد الكثير من المصدرين وفي حال كانوا لا يحتاجون هذا القطع للاستيراد فبالتأكيد سوف يستدعونه لأنه سيكون هنالك طلب على القطع.

وأشار إلى وجود محاولة حالياً من خلال القرار لضبط سعر الصرف، مبيناً أنه كلما كان الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي لا تكون هناك ضرورة للمغامرة من قبل تاجر للبحث عن القطع الأجنبي في السوق الموازية ويعرض نفسه بذلك للإجراءات القانونية للتعامل بالقطع بشكل غير رسمي لذا فإن هذا الإجراء مرتبط بمرحلة تاريخية محددة من عمر الاقتصاد السوري لها علاقة بعدم توافر القطع نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض على سورية.

وعن دور قرار تعهد إعادة قطع التصدير بأن استقرار سعر الصرف أشار سليمان بأكثر من عامل وليس فقط بهذا العامل وهو مرتبط بالدرجة الأولى بإجراءات اقتصادية أكثر من الإجراءات النقدية إذ إن الإجراءات الاقتصادية مرتبطة بتطور النمو الاقتصادي والناتج الإجمالي وزيادة الصادرات ودخول استثمارات أجنبية وزيادة الإنتاج بمعنى إعادة الدورة الاقتصادية.

وأوضح بأن سعر الصرف هو مفهوم اقتصادي وليس مفهوماً نقدياً والتعامل معه بإجراءات نقدية كما كان يحصل في الفترات السابقة من الممكن أن يؤدي إلى ضبط سعر الصرف لفترة قصيرة ومحدودة لكن العوامل الاقتصادية لضبط سعر الصرف هي الأساس وهي أقوى من العوامل النقدية، منوهاً بأن سعر الصرف مرتبط إلى حد كبير بالكيفية التي يعاد فيها تنشيط الدورة الاقتصادية حينها بالتأكيد يصبح هنالك مزيد من الاستثمارات ومزيد من الصادرات ووفرة في القطع الأجنبي.

وختم بالقول إنه كانت هناك محاولات عدة لإعادة العمل بقرار تعهد إعادة القطع خلال الفترة السابقة لكن كانت هناك مماشعة لإعادة العمل به من قبل التجار لسبب أساسي وهو عدم استقرار سعر الصرف وعدم وضوح الفرق بين السعر الموازي والسعر الرسمي أي كان الفرق بين السعرين كبيراً جداً وكان لا يمكن الالتزام به حينها فكيف عندما يصبح الفارق ضئيلاً جداً بين السعرين أو يصبح سعر قطع التصدير أكبر من سعر السوق الموازي كما حدث حالياً لذا فكان توقيت صدور القرار في التوقيت المناسب.

بدوره أكد نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة لـ«الوطن» أن مصرف سورية المركزي أزال الخوف عند المصدرين عندما أعطى سعراً يعتبر مقبولاً لقطع التصدير.

وأعطى تسهيلات في التسديد، لافتاً إلى أن هذه الخطوة تعتبر خطوة في الطريق الصحيح وتسجل هذه المرونة في التعامل مع القرار لحاكم مصرف سورية المركزي.

ونوه بأنه عندما أعطى المصرف المركزي سعراً لقطع التصدير نفس سعر السوق الموازي زائد ١٠ أو ٢٠ ليرة سورية فإن هذا الأمر جدير بأن يسهم بإلغاء السوق الموازية أو السوداء، لافتاً إلى أنه عندما يتم إعطاء سعر لقطع التصدير أكبر من السعر الموازي كما يعمل المركزي حالياً فإن هذا الأمر سيؤدي إلى جذب المصدرين.

وبين بأن عائدات التصدير ستسهم حتماً بتحسن الوضع الاقتصادي.

وأوضح بأنه بعد صدور قرار تعهد إعادة قطع التصدير انخفضت الصادرات فقط يومين هما الأحد والإثنين الماضيان ومن ثم بعدها عمل المصدرون تعهدات تصدير وعادت حركة التصدير لسابق عهدها كما كانت قبل القرار.

هذا وأعاد مصرف سورية المركزي العمل بقرار تعهد إعادة قطع التصدير بنسبة ٥٠ بالمئة حيث ألزم المصدر ببيع ٥٠ بالمئة من قيمة البضاعة المصدرة إلى المصرف وذلك وفق نشرة المصارف والصرافة مضافاً إليها علاوة تحفيزية يحددها المصرف المركزي يومياً.

> قسومة: إعطاء سعر أعلى من الموازي سيجذب المصدرين

«المركزي»: ٧١,٥ بالمئة معدل التضخم

أعلى المعدلات في حماة وأقلها في دمشق

الوطن

أظهر تقرير مصرف سورية المركزي حول معدل التضخم في شهر أيار من عام ٢٠٢٠ أنه وصل معدل التضخم السنوي (Y-O-Y) في شهر أيار من عام ٢٠٢٠ إلى ٧١,٥١ بالمئة مرتفعاً بمقدار ٦٢,٠٤ نقطة مئوية، مقارنة مع شهر أيار من عام ٢٠١٩ الذي بلغ معدل التضخم فيه ٩,٤٧ بالمئة، وبالمقارنة مع الشهر السابق، أي مع معدل التضخم السنوي (Y-O-Y) المسجل في شهر نيسان من عام ٢٠٢٠ والذي بلغ فيه ٦١,١٨ بالمئة فقد ارتفع بمقدار ١٠,٣٣ نقاط مئوية.

أما بالنسبة لمعدل التضخم المحسوب على أساس شهري (M-O-N) فقد سجل ٦,٣٦ بالمئة في شهر أيار من عام ٢٠٢٠ مرتفعاً بمقدار ٠,٩١ نقطة مئوية عن معدل التضخم المحسوب على أساس شهري والمسجل في شهر نيسان من عام ٢٠٢٠ والبالغ ٥,٤٥ بالمئة.

ويمكن تفسير ارتفاع معدل التضخم السنوي (Y-O-Y) المسجل في شهر أيار من عام ٢٠٢٠ بالاعتماد على المساهمات النسبية لمكونات سلة أسعار المستهلك كالآتي: ارتفعت مساهمة مكون الأغذية والمشروبات غير الكحولية إلى ٤٧,٣٢ بالمئة مقارنة بـ٤,٧١ بالمئة، ومساهمة مكون النقل بنسبة ٤,١٢ بالمئة مقارنة بـ٠,٧٠ بالمئة، ثم مساهمة مكون التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية بنسبة ٣,٨٥ بالمئة مقارنة بـ٠,٤٩ بالمئة، ثم مساهمة مكون المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة ٣,١٥ بالمئة مقارنة بـ٠,٢٤ بالمئة، ثم مساهمة مكون المطاعم والفنادق بنسبة ٣,٠٩ بالمئة مقارنة بـ٠,٨٧ بالمئة، ثم مساهمة مكون السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز، وأنواع الوقود الأخرى بنسبة ٢,٣٢ بالمئة مقارنة بـ٠,٦١ بالمئة، ثم مساهمة مكون سلع وخدمات متنوعة بنسبة ٢,١٨ بالمئة مقارنة بـ٠,٤٦ بالمئة، ثم مساهمة مكون الصحة بنسبة ٢,١٥ بالمئة مقارنة بـ٠,٤٨ بالمئة، ثم مساهمة مكون الملابس والأحذية بنسبة ١,٨٩ بالمئة مقارنة بـ٠,٥٧ بالمئة ثم مساهمة مكون التعليم بنسبة ٠,٦٨ بالمئة مقارنة بـ٠,١ بالمئة ثم مساهمة مكون الترويج والثقافة بنسبة ٠,٦٥ بالمئة مقارنة بـ٠,١٣ بالمئة، ثم مساهمة مكون الاتصالات مسجلة نسبة ٠,١١ بالمئة مقارنة بـ٠,٢٠ بالمئة، في حين لم يسهم مكون الترويج والثقافة – غير ربحية في معدل التضخم المسجل في شهر أيار من عام ٢٠٢٠.

كما أظهر التقرير أنه تفاوتت معدلات التضخم المسجلة في مختلف المحافظات السورية في شهر أيار من عام ٢٠٢٠، ولكن سجلت جميعها معدلات أعلى من المسجلة في شهر أيار من عام ٢٠١٩، وجاءت محافظة حماة في المرتبة الأولى حيث وصل معدل التضخم فيها إلى ٧٦,٩١ بالمئة وهو أعلى من معدل التضخم السنوي للجمهورية العربية السورية بمقدار ٥,٤٠ نقاط مئوية، تلتها محافظة القنيطرة بمعدل تضخم ٧٥,٣٤ بالمئة، ثم محافظة حلب بتسجيلها معدل ٧٤,٦٨ بالمئة، ثم محافظة حمص بتسجيلها معدل ٧٣,٦٩ بالمئة، في حين كان أدنى معدل تضخم سجل في المحافظات السورية هو في محافظة دمشق بمعدل تضخم بلغ ٦٤,٨٣ بالمئة أي أقل من معدل التضخم السنوي بمقدار ٦,٦٨ نقاط مئوية.

الحجز الاحتياطي على شركتين تجاريتين لإدخال فحم حجري بشكل مخالف

عبد الهادي شباط

أصدر مدير عام الجمارك ماجد عمران بالتفويض عن وزير المالية قراراً بالحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لشركة يوليكسم للاستشارات الصناعية المحدودة المسؤولية LLC المسجلة في السجل التجاري برقم ١١٨٧١ عنوانها بلدا الشارع العام وأيضاً شركة إسمنت البادية المساهمة المغفلة فرع ريف دمشق يعفور.

وجاء قرار الحجز الاحتياطي بناء على قضية جمركية تتعلق باستقبال سفينة محملة بالفحم الحجري فيها مخالفات ومغالطات في أوراقها وبعد التدقيق تبين أن السفينة أبحرت من بلد المصدر من دون أن يكون لديها إجازة استيراد ووصلت مع نهاية أيار الماضي إلى أحد الموانئ السورية محملة بمادة الفحم الحجري بوزن ١١٨٠٠ طن وتعود ملكية البضاعة لتجار من القطاع الخاص.

وكانت «الوطن» نشرت حول الحادثة نقلاً عن مصدر في الجمارك إنه بعد التدقيق من رئيس المفرزة بالمركز التابع للضابطة الجمركية البحرية بأوراق استقبال الباخرة لكون الباخرة لها سابقة بالمخالفات، لوحظ حالة تلاعب وتزوير، حيث صرح القبطان أن الباخرة وصلت إلى ميناء الشحن بتاريخ ٢٠٢١/٥/٧ وغادرته محملة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٩ وذلك حسب وثيقة الموانئ العشرة التي يقدمها الربان، أما على المنافيست المقدم أيضاً من الربان فإن تاريخ شحن البضاعة ٢٠٢١/٥/٢١ أي بعد مغادرة الباخرة ميناء الشحن لأنه يجب أن يكون تاريخ الشحن على المنافيست قبل مغادرة الباخرة ميناء الشحن.

وأنه قام رئيس المفرزة المختص في الضابطة البحرية في حينها بإعلام رئاسة الضابطة وإعلام الإدارة العامة في الجمارك بتفاصيل الحادثة وطبيعة المخالفة وحالة التلاعب الحاصلة، وتم إعادة الإجابة بالتعامل مع هذه المخالفة على أنها استيراد تهريبياً، وتم تقدير قيمة المصالحة على هذه القضية بما بين ٨–١١ مليار ليرة في حال تم التوجه للمصالحة على هذه القضية.

بنك الشام
CHAM BANK

البيانات المالية الموحدة كما في 30 حزيران 2021

يمكنكم الاطلاع على البيانات المالية و تقرير مدقق الحسابات
على موقعنا الالكتروني www.chambank.sy
أو على موقع هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية
www.scfms.sy

Call Center
011-9398
www.chambank.sy
info@chambank.sy